

## ISSN : 2820-7297

## مقدمة:

إنّ التنوع الكبير لعلاقات الفرد بمن حوله، يفرض عليه تحديد وتنظيم معاملاته الاجتماعية، باختلاف درجة قربيه أو بعده عنهم، بدلالة المسافة الاجتماعية التي يضعها بينه وبينهم<sup>(3)</sup>. وهو ما يمكن أن نُسَمِّيه بالخصوصية. تُعدّ هذه الأخيرة من بين أهم المطالب والاحتياجات الطبيعية، حيث يحتاج الأفراد والجماعات إليها كمطلب من متطلبات حياتهم اليومية، وهي احتياج يختلف باختلاف الوسط الذي يعيشون فيه، بل وتختلف درجاتها في المجتمع الواحد لعوامل كثيرة<sup>(4)</sup>، لذا فالخصوصية هي حق من حقوق الإنسان؛ لكونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحرية، وما يترتب عليها من صون لكرامة الفرد واحترام ذاتيته. بل من بين أهم الحقوق الأكثر إشكالية، من وجهة نظر العديد من المفكرين في مجالات عدة؛ كالعلوم الاجتماعية، القانون وحقوق الإنسان، والتي تُجمع جلها على أنه لا حقّ ولا سلطة لأحد أن يتطفل على ما يودّ الآخر الاحتفاظ به لنفسه، من خصوصيات ومشاعر ذاتية وعلاقات خاصة. فالخصوصية إذن، هي ظاهرة ترتبط بالإنسان وأسلوب حياته ومعيشته وما يتعلق بها من عادات وتقاليد، لها أثرها الواضح على عمارته وفنونه المختلفة، وهو ما جعل علماء الاجتماع يهتمون بها، كونها تؤدي إلى الحفاظ على الكيان الاجتماعي والعلاقات الناشئة بين الأفراد، سواء على مستوى الأسرة أو على المستوى العام. لهذا؛ ولكي يتمتع الفرد بخصوصيته وحميميته، فهو ملزم بتوفير مكان طبيعي يأوي إليه ويشعر فيه بالسكينة والاطمئنان؛ إنه المسكن. سر ومكمن وجوده على حد تعبير الفيلسوف الوجودي الألماني هايدغر.

(3)- رانيا محمد علي طه؛ "التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن، والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان" حالة دراسية: البلدة القديمة بنابلس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، سنة 2010، ص: 29.

(4)- Ahmed Helal Mohammed, Amar sadeq Dahlan, PRIVACY CRISIS IN CONTEMPORARY ARCHITECTURE WITH CONCENTRATION ON CONTEMPORARY ARCHITECTURE IN JEDDEH CITY AS A MODEL, Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 36, No.5, pp. 1301- 1318, September 2008, P. 1302.

يعتبر المسكن من أبرز المجالات الفيزيائية المادية التي قد تُساهم في الحفاظ على مظاهر الحياة المستقلة والمنعزلة، فغاستون باشلار (G. Bachelard) وهو من أهم الفلاسفة الغربيين الذين تناولوا مفهوم المسكن وفلسفته، وأول من مهّد لعلم نفس حقيقي للمسكن، بل وأول من تطلّع إلى جانب هنري لوفيفر (H. Lefebvre) لدراسة السكن والمسكن ضمن إطار تحليلي وظائفي<sup>(5)</sup>، أشار في كتابه؛ "جمالية المكان أو La Poétique de L'espace"<sup>(6)</sup>، إلى أن المسكن يعتبر المساحة المحببة الأولى للإنسان، وحامي القيم والخصوصية "الحميمية". وفي نفس السياق، تمّ وصفه لدى بعض المفكرين الأنجلوساكسونيين بالقلعة الحصينة<sup>(7)(\*)</sup>. إن خصوصية المسكن، هي في واقع الأمر امتداد للحق في الحياة الخاصة، بل هي ترجمة أمينة لحق الفرد في أن يكفّ الغير عن ملاحظته، وأن يقف عند عتبة حياته التي يحياها بين جدران بيته، بعيدا عن الرقابة، وفي منأى عن عيون وأسماع الآخرين، فيودع فيه خصوصياته وأسراره، وينفرد بذاته وبأسرته وبالمقربين إليه<sup>(8)</sup>. كما تعني الحماية من فضول الآخرين وحماية أصحابها من الاتصال الخارجي الغير مرغوب فيه، مما يُرئى سبل الراحة والاستمتاع بالحياة، مع توفير الحد المناسب من العلاقات الاجتماعية والتعامل مع الآخرين<sup>(9)</sup>.

ويعتبر السكن المشترك من بين أنواع المساكن التي تطرح إشكالية الحفاظ على خصوصية الأفراد وحميميتهم، نظرا لتوطن واجتماع عدد من الأسر المنتمية إلى ثقافات

(5) - رجاء طيارة مكي؛ "مقاربة نفسية- اجتماعية للمجال السكني"، دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1995، ص: 87.

(6) - Bachelard. G: "La Poétique de l'espace", Paris, PUF, 3ème édition, 1961.

(\*) - قال ولیم بٹ رئیس وزراء إنكلترا (1759 - 1806)، في هذا الصدد: "بيت أكثر الرجال فقرا يستطيع أن يتحدى جميع سلطات التاج، فقد يكون هذا البيت هزبلا وقد يهتز سقفه، وتعصف به الرياح، وتتسرب إليه الأمطار، ولكن ملك انكلترا لا يستطيع أن يدخله إلا بإذنه، ذلك أن بيت الرجل في النظم الديمقراطية قلعة حصنه الحصين والمحصن".

(7) - حسين الجميل؛ "حقوق الإنسان والقانون الجنائي"، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1972، ص: 101.

(8) - رافع خضر صالح شبر؛ "واجبات الدولة المتولدة عن الحقوق المتصلة بشخص الإنسان"، بحث غير منشور، 2006، ص: 29.

(9) - عصام رجب إسماعيل؛ "مفهوم الخصوصية وتأثيره على تصميم السكن في مصر"، كلية الهندسة، قسم العمارة، جامعة أسيوط 1994. تم ذكره لدى:

Ahmed Helal Mohammed, Amar sadeq Dahlan ,op. cite ,p:1303.

مختلفة فيها، مُحملين بزداد معرفي ثقافي وسلوكي متراكم من بيئات اجتماعية متباينة، دفعت بهم ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية للاجتماع في إطار الجوار. هذا النمط الجديد للجوار، فرض تقاسم مجموعة من الأجزاء المشتركة، الشيء الذي سهّل معه خرق جزء من خصوصيات الآخرين والتعدّي عليها.

إن القدر المحقق من الخصوصية باعتبارها علاقة تبادلية بين الأفراد، يرتبط بحدود ومعايير محددة؛ كالجنس والسن والعادات والتقاليد، وأن أي خلل في هذه العلاقة، سواء كانت نفسية أو اجتماعية، قد تؤدي إلى خلل في سلوكيات الأفراد وأفعالهم، فتصبح بذلك غير مرغوبة، يكون لها آثارها الضارة على المجتمع<sup>(10)</sup>، سلوكيات قد تظهر على شكل ردود أفعال متباينة؛ سمّتها العنف، الانحراف والجنوح (السب والشتم، التحرش، السرقة، التجسس، الاعتداء والاغتصاب، ... إلخ).

تعتبر مدينة مكناس واحدة من المدن المغربية التي كانت مسرحاً لمجموعة من سياسات الدولة للقضاء على السكن الصفيحي (نذكر في هذا الصدد؛ برنامج إعادة الهيكلة، برنامج إعادة التوطين وبرنامج إعادة الإسكان)، والتي نتج عنها إلى جانب الحركة الهجرية الكثيفة في اتجاه المدينة (سواء القروية منها أو الحضرية)، انتشار ظاهرة المساكن المشتركة، سواء على مستوى المنازل من نوع دار مغربية أو من نوع عمارات سكنية، وهو ما يُفسر غياب الاستقلالية السكنية. انطلاقاً من كل هذا، حاولنا من خلال دراستنا هاته، مقارنة الإشكالية التالية: إلى أي حد يمكن للخصوصية من داخل المساكن المشتركة المميّزة للأحياء السكنية موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمكناس، أن تُساهم في ظهور بعض السلوكيات المنحرفة والجائحة، والمرور إلى فعلها؟ ومن أجل فك شفرات الإشكال أعلاه، اعتمدنا في دراستنا الميدانية على المنهج الكيفي، وذلك عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، مع عينة قصدية، من النزلاء الحاليين أو السابقين للمؤسسة السجنية أو مركز حماية الطفولة بمدينة مكناس، وكذا ممن سبق وألقي عليهم القبض من طرف

(10)- أيمن علي: "القيم الإسلامية كمدخل لتحقيق الخصوصية في البيئة السكنية المعاصرة"، قسم العمارة، كلية الهندسة جامعة أسيوط 1993م، ص 31.

مؤسسة الشرطة. والمنتمين لأحياء كل من برج مولاي عمر، عين الشبيك وحي مرجان السكني III السكني.

## I. الخصوصية والسكن المشترك

### 1- الخصوصية؛ محاولة في بناء المفهوم:

عرفت الخصوصية على أنها من خاصة الشيء، وفي اللغة، تعني الانفراد أو الانحسار، وهو عكس العموم أو الإطلاق<sup>(11)</sup>، وقد تم تعريفها في معجم المعاني بكونها تتعلق بشخص أو مجموعة أو بشيء محدد دون سواه<sup>(12)</sup>؛ وهي حق مكتسب للفرد، يقرر بموجبه ما المعلومات الخاصة به، والتي لا يمانع في أن تصل إلى الآخرين. ويمكن تمييز الخصوصية بمعناها المادي بين الخصوصية الشخصية، والتي يقصد بها الحفاظ على مميزات الفرد الخاصة وملكية مسكنه والدفاع عنه، والخصوصية العامة، التي تعني خصوصية الاتصال والتواصل واحترام مميزات وخصائص الآخرين وعدم انتهاكها بالنظر أو بالسمع<sup>(13)</sup>.

ونظرا لكون الخصوصية مطلب أساسي، كما سبقت الإشارة إليه، فإنه من المفترض أن تأخذ بعين الاعتبار عند تصميم أي فراغ يستخدمه الناس. لهذا، نجدها تتجسد في البيئة السكنية في ثلاثة مستويات مختلفة؛ مستوى عام يشمل المناطق والفراغات ذات الاستعمال العام على مستوى الحي السكني، والطرق الرئيسية والمناطق التجارية فيه، والأماكن المفتوحة والخضراء؛ ويلاحظ أن مقدار الخصوصية المطلوبة يكون أقل ما يمكن وبالقدر الذي يسمح باستعمال المكان وتأدية وظيفته على الوجه الأكمل. هنا يكون الاتصال بين الأفراد عن طريق الرؤيا والسمع فقط<sup>(14)</sup>. ومستوى شبه عام يشمل المناطق والفراغات ذات الاستعمال العام على مستوى المجاورة السكنية، ومستوى الاتصال يكون عن طريق التحدث والنظر، فينشأ بذلك نوع من الألفة والمودة، يعطي الإحساس بالتقارب الاجتماعي

(11)- محمود محمد إدريس؛ "الخصوصية الدلالية والمفهوم في تشكيل الفراغ المعماري في البيئة السكنية"، مجلة جامعة الملك سعود، م 7، ع 7، العمارة والتخطيط، مدينة الرياض، سنة 1995م/ 1415 هـ. ص: 325.

(12)- معجم المعاني، مادة "خصوصية"، تاريخ آخر اطلاق: 20/06/2021. رابط الصفحة:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/خصوصية>

(13)- محمود محمد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

(14)- أيمن علي، مرجع سبق ذكره؛ ص: 34.

اللازم للتعايش في منطقة واحدة، كما يُنَبِّئُ الإحساس بالملكية شبه العامة والانتماء للموقع الذي يؤدي إلى إضفاء خصوصية للمنطقة<sup>(15)</sup>. وأخيرا مستوى خاص، وهو أعلى مستويات الخصوصية المطلوبة، لأن استعمال المسكن يقتصر على أشخاص محددين، وتمارس فيه العديد من الأنشطة، وتختلف فيه درجة الخصوصية المطلوبة لكل نشاط<sup>(16)</sup>، ويمكن تقسيم الخصوصية على المستوى الخاص إلى خصوصية فردية؛ حيث نجد الإنسان يحتاج إلى خصوصية ذاتية للقيام ببعض الأنشطة الخاصة التي تتطلب وجوده منفردا بعيدا عن الآخرين ومنهم أفراد أسرته، والخصوصية الأسرية؛ وهي تعني توفير الخصوصية الكافية للأسرة للقيام بأنشطتها دون مراقبة من الآخرين، لأن لكل أسرة أسلوب معيشتها وأسرارها الخاصة<sup>(17)</sup>. هكذا، فالإنسان بالإضافة إلى الخطر المادي الذي يواجهه، فإنه مُحاط بتهديد متنوع آخر، يتمثل في خرق فضائه الحميمي. وعليه؛ يجب تحقيق الحماية له، وجعله بعيدا عن لأخطار، لذا فهو يحاول أن يجعل من مسكنه فضاء مغلقا<sup>(18)</sup>، لأن الحاجة لتحقيق "العزلة" «عن بقية أفراد "المجموعة" في وقت مضى أو عن بقية "أفراد المجتمع" حاليا، بهدف الحفاظ على درجة من الحميمية تسمح له بممارسة مجموعة من السلوكيات والتصرفات بعيدا عن الأنظار. من خلال كل هذا، يتضح أن خصوصية المسكن تعتبر في كثير من الأحيان ضرورة ملحة لوجود واستمرار الحياة، لأن الإنسان من جهة بحاجة دائمة لما يحجب به حياته الشخصية عن كل ما يمثل العالم الخارجي؛ فعلى الرغم من كون المسكن قد لا يحمي من عدد من الأخطار (تقلبات الطبيعة مثلا)، إلا أن الإنسان لن يستطيع العيش إلا فيه، أي في تواجده داخل أربعة جدران<sup>(19)</sup>. كما أنه من جهة أخرى، بقدر ما تتطلب الأوضاع الاجتماعية والعقدية الدينية خصوصية للأسرة، بقدر ما تتطلب البيئة السكنية

(15)- نفس المرجع، ص: 38.

(16)- نفس المرجع، ص: 42.

(17)- عصام رجب إسماعيل؛ "مفهوم الخصوصية وتأثيره على تصميم السكن في مصر". كلية الهندسة قسم العمارة،

جامعة أسيوط 1994م. ص ص. 52-51

(18) -Massabuau Jacques Pezeu : "La Maison Espace Social", PUF, Paris, 1983, p : 49.

(19) - Ibid. p: 50.

الصحية توفير ميزة انفتاح المسكن على الطبيعة، قصد التهوية والتشميس لدرء مخاطر الأمراض الملزمة للمسكن، وفي ذات الوقت حرية التحرك للسكان في فضاءات مفتوحة آمنة. إن الإنسان المغربي كان دائما يسعى إلى تحقيق أكبر نسبة من الخصوصية أثناء تشييد مسكنه، ما يعكس طبيعة الثقافة العامة والتراث السائد لدى معظم المغاربة في هذه المنطقة أو تلك، وهو ما أكدته العديد من البحوث والدراسات، ولعل أهمها الدراسة التي قامت بها الباحثة "فرانسواز نفيز بوشانين (Françoise Navez Bouchanine) حول مجموعة من الأحياء السكنية بمدينة مكناس (مجال دراستنا)، والمعنونة بـ السكن في المدينة المغربية<sup>(20)</sup> *Habiter dans la Villes Marocaine* حيث أكدت من خلالها على أن طبيعة السكن في هذه الأحياء يمتاز بهذه الخاصية، على اعتبار أن الوحدة السكنية تفتح على فناءها الداخلي المتصل بالسماء، مع غياب شبه تام للنوافذ على الواجهة الأمامية للمسكن، إضافة إلى تلاصق الجوانب الخارجية للوحدة السكنية لتكوّن مع الوحدات الأخرى نسيجاً عمرانياً ذا فتحات قليلة على الواجهات، وذات مداخل منكسرة تتقابل فيها مداخل المنازل احتراماً لخصوصية الآخرين. هكذا، فدرجة خصوصية المسكن كوحدة مستقلة تتناسب طرداً مع نجاح أسلوب التشكيل العمراني للسكني، والذي يتحدد مدى نجاحه بالنظر لكل مسكن على أنه خلية لها خصوصيتها واستقلاليتها، وتشكل مع جاراتها نسيجاً عمرانياً حياً. بينما يتحدد مستوى الأمان في ارتباطه بالتشكيل العمراني للسكني من مدى نجاح منظومة الشوارع التي تخدم المجموعات السكنية مباشرة. من خلال كل ما سبق، وارتباطاً بدراستنا هاته كان لزاماً علينا مساءلة الأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة مكناس حول مدى تحقق هذه الدرجة من الخصوصية بكل مستوياتها، باعتبارها أحد الخصائص المهمة بالنسبة للمسكن وأهم الاحتياجات بالنسبة للسكان.

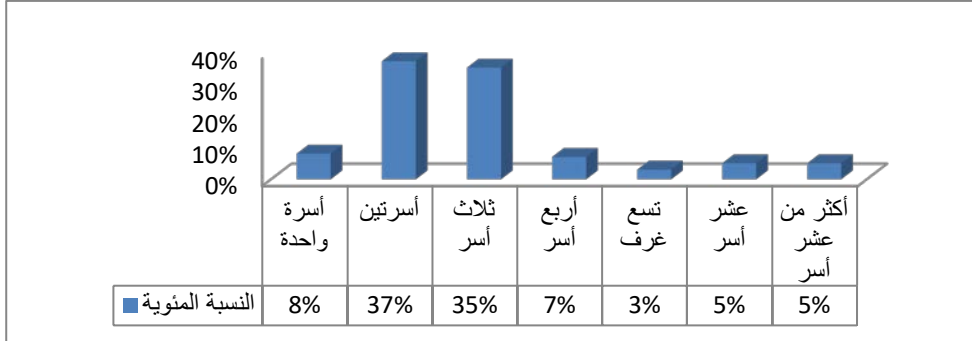
## 2- المسكن المشترك وغياب الخصوصية:

تعتبر استقلالية المسكن من بين أهم العوامل المساعدة على تحقيق خصوصية الأفراد والتصرف بحرية دون مضايقة أو تطفل من الآخرين، وهي الظاهرة التي سجّلنا غيابها

(20) - **Navez-Bouchanine Françoise** ; *Habiter dans La Ville Marocaine*, G. Morin-Maghreb ; le Harmattan, 1997.

في دراستنا هاته، إذ شكلت هذه الأخيرة أحد القواسم المشتركة بين الأحياء الثلاثة موضوع الدراسة (برج مولاي عمر، عين الشبيك، ومرجان III)، حيث إن كل مسكن يضم على الأقل أسرتين مُتساكنتين أو أكثر، وهو ما يوضحه المبيان أسفله. (رقم 1)

المبيان رقم (1) : توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأسر المتساكنة على مستوى مجموع أحياء الدراسة.



المصدر: معطيات مُستخلصة من المقابلات التي أجريت مع المشاركين في البحث. (الدراسة الميدانية سنة 2022)

من خلال الرسم المبياني أعلاه، يتضح انتشار ظاهرة التساكن السكن جنبا إلى جنب (Housing to gether). فعلى مستوى المنازل من نوع دار مغربية عصرية، بلغت نسبة وجود أسرتين تعيشان في نفس المسكن 37%، بينما تتساكن ثلاث أسر بنسبة 35%، في حين تقتسم أربع أسر مجالا سكنيا واحدا بمعدل 7%. بالرغم من ذلك، فهذا لا ينفي وجود مساكن مستقلة، لكن تبقى نسبتها ضعيفة إذ لم تتعدى 8%.

على مستوى العمارات السكنية التي تُشكل نسبة 13% من مجموع مساكن العينة المدروسة، والتي يتراوح عدد شققها ما بين 12 و18 شقة في العمارة السكنية الواحدة، خصوصا على مستوى حي مرجان III السكني، مكونة بذلك مجموعة منها تجمعا سكنيا يطلق عليه اسم BLOC، سجلنا أنه في هذا النوع من السكن العمودي تتساكن أحيانا ما بين 9 و10 أسر في العمارة السكنية الواحدة، وفي أحيان أخرى أكثر من ذلك، وهذا ما يُفسر ارتفاع عدد الأسر المتساكنة<sup>(21)</sup>.

(21)- إن عدد الأسر المتباينة في العمارات السكنية، يمكن رده إلى وجود شقق غير مأهولة نظرا لغياب مالكيها؛ إما لكونهم مستقرين في مساكن أخرى من داخل مدينة مكناس على أمل استثمارها مستقبلا (إعادة بيع أو كراء)، أو يعيشون في القرى،



هكذا؛ نستنتج تساكُن العديد من الأسر، يقدر عموما وكمعدل ب 2.38 أسرة بالمسكن الواحد بالنسبة للمنازل من نوع دار مغربية عصرية، بل ويتجاوز في كثير من الحالات. كما أن هناك أيضا تواجد مجموعة من الأسر تشترك نفس الشقة، تقسم غرفها ومرافقها، بل وأن بعضها يقطن غرفا في أسطح المنازل أو في دهاليزها ومرايئها "غراجات" (Garages). أما على مستوى العمارات السكنية، فيبلغ معدل التساكُن فيها 10.5<sup>(22)</sup> هذا المعدل يمكن تفسيره بالاختلاف الحاصل في عدد الشقق المأهولة التي تختلف من عمارة سكنية لأخرى، رغم توفرها على نفس عدد الشقق (في هذا النوع من السكن، سجلنا انعدام وجود شقق مشتركة، كما هو الحال بالنسبة للدار المغربية).

إن السكن إلى جانب أسرة أو أسر أخرى يطرح مسألة المشترك، بمعنى المرافق والخدمات التي يشتركونها، وهو ما يطرح في الآن نفسه قضايا أخرى ترتبط بالخصوصية والحميمية وكذا الاستقلالية. إن المعطيات التي توصلنا إليها تشير إلى أن معظم الأسر المتساكنة تشترك الأسطح، وهو مكان إنجاز مجموعة من المهام والأنشطة الحياتية اليومية (تخمال، تصبين، نشر الملابس "تشماس"، تنقية الزرع، لعب الأطفال، الترويح عن النفس... إلخ)، وكذا السلالم "الدروج بالعامية" وإنارتها، كما تشترك مداخل المساكن وعتباتها التي يخصصها البعض منهم أحيانا كمرائب للدراجات الهوائية والنارية وعربات الدفع حسب تصريح بعض المبحوثين. إن العتبة باعتبارها تلك القنطرة التي تفصل المجال العام عن الخاص، هي أيضا ملك مشترك، خصوصا بالنسبة للإناث اللاتي يقضين فيها بعضا من أوقاتهم كبديل عن متنفسات مريحة وأمنة تفتقر إليها هذه الأحياء موضوع الدراسة، هذا الطقس شبه اليومي رصدناه/عايناه في كثير من الأحياء الشعبية الأخرى، وهي الظاهرة التي أكدتها الباحثة فرنسواز نفيز بوشانين في دراستها السالفة الذكر (أحياء السباتا وبني امحمد بمكناس كمثال). تشترك أيضا مجموعة من الأسر التي تقطن نفس المنزل أو نفس الشقة في تسديد فاتورة استهلاك الماء والكهرباء، لغياب عدادات مستقلة. كما قد تشترك المراحيض، وقنوات الصرف الصحي (الواد الحار)، المطبخ، فناء المنزل، ومرافق أخرى.... إلخ. ظاهرة

في انتظار الهجرة والاستقرار بها، أو مقيمين في مدن أخرى من أجل العمل (جنود في الصحراء مثلا)، إلى جانب فئة من الجالية المقيمة بالخارج، والتي تقضي فيها العطلة الصيفية أثناء قدومها من بلاد المهجر.

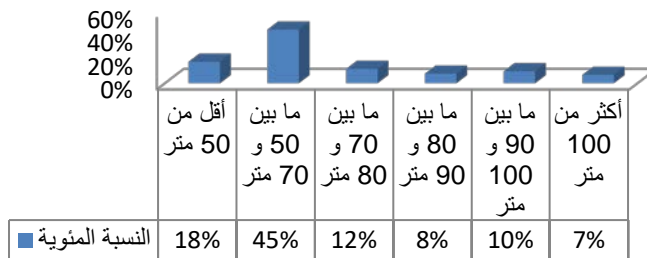
(22) معدل عدد السكان في عمارة واحدة

التساكن تبدو أكثر وضوحا بالنسبة لأولئك الذين يشتركون فناء المنزل كبديل عن المطبخ والسطح. هذا الشكل من التساكن ينتشر عادة في صفوف الفقراء الذين يقطنون (عن طريق الكراء أو الرهن) غرفا من داخل الشقة أو في أسطح المنازل.

إن الاحتكاك اليومي والاستغلال المتعدد لكل هذه الفضاءات والمرافق المشتركة، يحول دون الحفاظ على الممتلكات من جهة، الأسرار والخصوصيات الفردية والجماعية للأسر من جهة أخرى، ما ينتج عنه نوعا من الاحتقان واللاتفاهم في غياب تدبير مُعقلن ينصف كل الأفراد المتساكنة، وهو ما قد يؤدي حتما إلى صراعات ومشاجرات وسلوكات أخرى يمكن تصنيفها ضمن خانة الانحراف والجروح ، تختلف حدتها حسب كل وضعية. إن الحديث عن الخصوصية، وكما أشرنا سلفا لا ينحصر على مستوى الأسرة فقط، بل يتعداه للحديث عن مستواها بالنسبة للشخص أيضا؛ فالخصوصية الشخصية يُقصد بها ذلك السياج المعنوي، على غرار السياج المادي الذي يحاول الفرد أن يحيط به نفسه، وذلك من أجل إشباع حاجتين ضروريتين بالنسبة إليه ككائن مجالي، وهما: تحقيق ذاتيته وفردانيته التي تتمظهر في سلوك الاستقلالية وحرية التحرك، إلى جانب تحقيق حدوده مع الآخرين عبر ضبطه لها.

تفتقد معظم المساكن المنتمية لهذه الأحياء موضوع الدراسة للخصوصية بمستوياتها (الأسري والشخصي)، ويمكن تفسير هذا المعطى من خلال مقارنة مساحات المساكن بالنظر إلى عدد أفراد الأسر التي تقطنها؛ فمن خلال المعطيات التي توصلنا إليها، سجلنا أن مساحات المساكن تتوزع على النحو التالي:

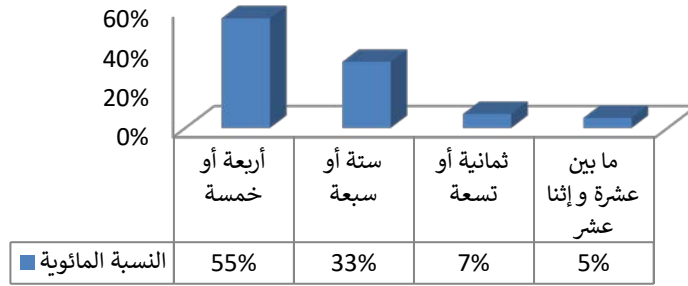
المبيان رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب مساحة المساكن.



المصدر: معطيات مستخلصة من المقابلات التي أجريت مع المشاركين في البحث. (الدراسة الميدانية سنة 2022)

من خلال المبيان أعلاه يتضح شح في المجال السكني، إذ أن ما يقارب ثلثي مساكن أفراد العينة لا يتعدى مساحة 70 مترا مربعا (منها 18% أقل من 50 مترا مربعا)، خصوصا وأن عدد أفراد أسر المشاركين في البحث يتراوح ما بين 4 و 5 أفراد بنسبة 55%، أي أكثر من نصف العينة. تليها أسر يبلغ عدد أفرادها ما بين 6 و 7 أفراد، تقدر بنسبة 33%، في حين تبقى تلك التي ينحصر عدد أفرادها ما بين 8 و 12 فردا ضعيفة مقارنة بسابقتها، إذ لا تتجاوز نسبتها 12% فقط. وهو ما يوضحه المبيان رقم 3. أسفله:

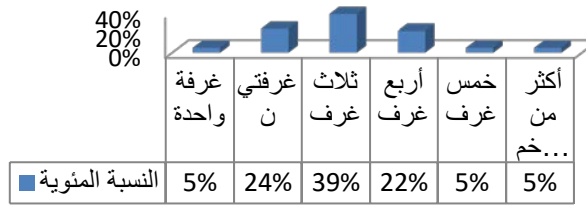
المبيان رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة.



المصدر: معطيات مستخلصة من المقابلات التي أجريت مع الأفراد المشاركين في البحث. (الدراسة الميدانية سنة 2022)

إن الحديث عن المساحة، يفرض علينا أن نتساءل أولا، عن الكيفية التي دبرت بها الساكنة مجالها، بمعنى الطريقة التي اعتمدت في تصميم هذا المجال الخاص بالسكن، وذلك بالنظر إلى مكوناته الفيزيائية والمادية؛ مرافقه وغرفه ذات الوظائف الأساسية و المحددة. من بين هذه الوظائف؛ تحقيق الخصوصية والحميمية، إلى جانب قضاء أغراض يومية وروتينية: كالنوم، الدراسة، التغذية، الترفيه... وغيرها. إن أهمية هذا التدبير المجالي وما له من تأثير على نفسية قاطنيه؛ الأطفال منهم والمراهقين على وجه الخصوص، جعلنا نتساءل عن عدد الغرف المتواجدة بمساكن المشاركين معنا في البحث. وهذا ما يوضحه الرسم المباني أسفله.

المبيان رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الغرف المتواجدة بالمسكن.



المصدر: معطيات مستخلصة من المقابلات التي أجريت مع المشاركين في البحث. (الدراسة الميدانية سنة 2022)

يؤثر وجود -أو إن صحّ التعبير- تعبيل الأسرة في غرفة أو غرفتين في الاستقرار النفسي والسيكولوجي للطفل، فضيق السكن له انعكاسات خطيرة عليه في علاقته بذاته وجسده، والمتجلية أساساً في سلوكياته من جهة، وفي علاقته بالآخرين جراء تفاعلاته الاجتماعية معهم من جهة أخرى. في علاقته بذاته قد يؤدي الضيق مثلاً إلى إصابته بعقدة نفسية اتجاه الزواج (نتيجة تأثير العلاقات الجنسية بين الأبوين المكشوفة وغياب الحميمية)، أو سبباً في ضعف شخصيته أو عدوانيته. أما في علاقته بجسده فقد يساهم في انتشار الأمراض المعدية، كأمراض الجهاز التنفسي<sup>(23)</sup>، والأمراض التناسلية وغيرها. ولنا في تجربة الحجر الصحي الأخيرة، بسبب جائحة سارس كوفيد 19 (الفيروس التاجي/ كورونا) خير مثال، فلا يخفى على أحد كيف فاقم إغلاق المجال العام من صعوبات ولوج ساكنة هذه الأحياء إلى الكثير من الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والشغل... وكيف زاد هذا الإغلاق من أشكال الحرمان المجالي والإحباط النفسي. وكيف عمق من الإكراهات السوسيو-مجالية والصحية والنفسية للأسر، وفي هذا الصدد يمكننا الحديث عن الدور الذي لعبته الهشاشة السكنية المتقدمة في نقل الكثير من الفئات الهشة إلى هشاشة صحية متقدمة (والتي يسميها الباحث "فاكن")؛

(23) نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أحد الأمراض التنفسية (أمراض العصر الحديث) التي عرفت انتشاراً كبيراً على المستوى العالمي نهاية 2019 وبداية 2020، إنه مرض سارس كوفيد 19، الذي يُسببه الفيروس التاجي المسبب بـ "كورونا" حيث خلف ضحايا ومصابين كثر في كل أنحاء العالم، نتيجة انتشاره بسرعة وخصوصاً في الفضاءات الضيقة والمغلقة.

ب ال "هامشية متقدمة" - (Marginalité avancée)، تجسدت في إكراه الولوج إلى امتياز الإجراءات الاحترازية، ما زاد من احتمالات ارتفاع الإصابة بالعدوى الفتاكة<sup>(24)</sup>.

كتب شومبارت دولوي (Chombart de Lauwe) في عام 1975، في إحدى دراساته؛ أن المساحة المتاحة التي لا تتعدى ثمانية أو عشرة أمتار مربعة للشخص الواحد، يزداد فيها عدد الأمراض بشكل ملحوظ، وأن هناك علاقة سببية بين نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال وكثافة المسكن، كما أثار إلى افتراض تحول إمكانية تأخر نمو الطفل نتيجة لعامل الازدحام السكني<sup>(25)</sup>. من أشهر الدراسات تلك التي قام بها شومبارت والموسومة بـ "السكن والعائلات العاملة"، والتي تبرز ظهور اضطرابات سلوكية عند الطفل عندما يكون عدد أفراد الغرفة الواحدة يتجاوز 2.3 فردا. اضطرابات تتمثل أساسا في تأخرات نموه النفسي والحركي، والميول إلى الضعف والوهن والشيخوخة المبكرة<sup>(26)</sup>.

وفي هذا السياق نذكر جهود شمباردلو (P.H. Chombart de Lauwe) في المجال الخاص وتفسيراته الثقافية للمسكن الذي اعتبره انعكاسا لتطلعات المجتمع والأسرة<sup>(27)</sup>، فحاجات المسكن وتفاصيله ترتبط في رأيه بنظرة الأفراد لواقعهم ولعملية انتمائهم الاجتماعي، ومؤسسة الأسرة هي أهم مكان يترعرع فيه مفهوم السكن، فكلما تطورت الاحتياجات فيها ازداد التحول في أشكال السكن والمساكن (المجتمعات التقليدية، الصناعية والمجتمعات في طور التحول). ومن بين ما يحتاج إليه الإنسان داخل المسكن هو الراحة والهدوء؛ فشومباردلو اعتبر أن الأسرة الصغيرة وهي نموذج التحول الاجتماعي الراهن تحقق لأعضائها الراحة والهدوء أكثر من الأسرة الكبيرة، خصوصا إذا كانت مساحة المسكن صغيرة وغير مناسبة تحكم أفراد هذه الأخيرة. إن راحة النفس هذه برأي أوليفيه مارك Olivier

(24) - مقال منشور لفريق البحث الديناميات الاجتماعية؛ تحت عنوان: "اللامساواة المكانية في ظل الحجر الصحي: دراسة سوسيولوجية للشاشة السكنية المتقدمة بمدينة الرباط"، في وقائع المؤتمر العلمي السنوي 1 للعلوم الاجتماعية والسياسية للمراكز المستقلة، المقال من 8 إلى 10 س 2021.

(25) عبد العاطي السيد؛ علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط 1، سنة 2011، ص: 204-205.

(26) - Psychologie des espaces-cours de gus tave-nicoles fisher, université René Descartes-février 1996 p.1.

(27) - P.H. Chambart de Lauw. Pour une Sociologie des aspirations- Médiations Denoël- Gonthier- Paris 1971.

Marc، المهندس المعماري الفرنسي، تكمن في المسكن، في داخله وعبر أجزائه وعناصره، فعندما نبني مسكنا فإننا نخلق مكانا آمنا وسلاما وهدوءا، وما يوحى به من طمأنينة وابتعاد عن العدوانية، لأن المسكن يشكّل بالنسبة إليه نقطة ملاذ وحماية<sup>(28)</sup>.

3- خصوصية المسكن وحميميته، نحوفهم للظاهرة الإجرامية والانحراف السلوكي.

إن لخصوصية المسكن، سواء بمفردها أو بتفاعلها مع خصائص أخرى، أهمية في فهم وتفسير ظاهرة الانحراف والجريمة، حيث إنه كلما قلت خصوصية الفرد أو الأسرة، كلما ساهم ذلك في خلق نوع من الاضطرابات البيعلانقية التي تؤدي إلى مُشاحنات، وبالتالي الإقدام على القيام بسلوكات منحرفة. فالفرد يحتاج بشكل ضمني إلى مجال شخصي، أي فضاء ومكان يتحرك فيه بأدنى حد من الحرية والاستقلالية، ويضبط فيه حدوده مع الآخرين، خاصة الأطراف المتساكنة منهم في مجال واحد.

يحول غياب الخصوصية الأفراد دون تلبية حاجاتهم النفسية والاجتماعية، ما يُعيق عملية تفاعلهم، خصوصا وأن المشترك في تلازمه مع الفقر الثقافي الذي يعود لتدني المستوى الاجتماعي والتعليمي والتربوي المميز لهذا النوع من الأحياء موضوع الدراسة<sup>(29)</sup>، سيكون له آثار على النمو الانفعالي والمعرفي والاجتماعي لكل فرد من أفراد الأسرة عموما والأحداث والمراهقين بشكل خاص. هذا التفاعل وكما وصفه الدكتور مصطفى حجازي<sup>(30)</sup>، قد يكون صراعيا بدرجات مُتفاوتة، قد يبلغ حد التناقض، وتكون النتيجة هنا؛ هي شحن المناخ الحيوي بالأزمات والانفعالات والضغطات والتجاذبات التي تشكل أبرز عوامل الاضطراب النفسي على اختلاف درجات حدته. هذه الضغطات، تعتبر في غالب الأحيان مدخلا من مداخل العنف. كما يتضح أن الأطفال أو المراهقين الذين ترعرعوا في هذا النوع من السكن،

(28)- رجاء طيارة مكي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

(29)-من نتائج الدراسة الميدانية: يمكن اعتبار المستوى التعليمي والثقافي من داخل هذه الأحياء مستوى متدنيّ على العموم، يؤثر ولو بشكل نسبي على مستوى وطبيعة التنشئة الاجتماعية، خصوصا لدى الأسر التي تفتقد ميكانيزمات وآليات التعامل مع أبنائها كشخصيات بالمفهوم السيكولوجي؛ حيث لا تستطيع فهم حاجياتهم النفسية والاجتماعية، وطرق التعامل معهم، ثم كيفية ضبطها ومراقبتها لهم، خصوصا في بيئة هامشية.

(30)- مصطفى حجازي؛ "الصحة النفسية، منظور دينامي- تكاملي للنمو في البيت والمدرسة"، المركز الثقافي العربي،

الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2004.

يعانون نوعاً من العزلة الاجتماعية الناجمة عن غياب تفاعل وتواصل مباشر مع أقرانهم، مما قد يؤدي بهم إلى القيام بسلوكات عدوانية<sup>(31)</sup>. فانتشار المشكلات النفسية وسط الشباب، وتعاطيهم للخمور والمخدرات، والانحلال الجنسي والسرقة والرفض والاحتجاج السلبي... إلخ، ما هو إلا انعكاس مباشر لمفهوم العزلة الاجتماعية التي عاشوها في طفولتهم، أي عدم قدرة هؤلاء الشباب على الانخراط في العلاقات الاجتماعية المثمرة، ما أدى إلى تضخيم نرجسيتهم التي تحرمهم من الانجذاب نحو شبكة العلاقات الاجتماعية، في أي تحرك لهم بعيداً عن الآخرين<sup>(32)</sup>.

إن غياب استقلالية الأسر وخصوصيتها، يفرض على أفرادها الالتزام بعقد اجتماعي يوجهه عقد مجالي، وهو العقد الذي يُؤطر بمجموعة من الاتفاقيات التي تنظم حركتهم في المجال الذي يستغلونه بشكل مشترك. في غياب الالتزام بهذا العقد الاجتماعي قد يتولد صراع، وهو المفهوم الذي استعمله تلامذة إ. برك من مدرسة شيكاغو مستلهميه من علم البيئة في دراساتهم للسلوك الإنساني، إلى جوار مفاهيم أخرى مثل: التجاور والتناغم، التنافر والتضاد.

إن للعقد المجالي أبعاداً متعددة، على اعتبار أن المجال (السكن) هو امتداد للفرد. أبعاد لخصتها الباحثة رشيدة أفيلال في ثلاث وهي<sup>(33)</sup>: **بعد وظيفي**؛ حيث يحقق العقد المجالي وظيفة مبدئية تكمن في توظيف آليات تدير وتنظيم المجال بشكل يضمن للجميع حقهم في الاستغلال المشترك. **وبعد نفسي اجتماعي**؛ وذلك على اعتبار أن العقد المجالي، يُرسي بين المتساكنين قواعد التفاعل. والمبدأ الذي يحكم هذه العملية هو مبدأ التوازن، الذي يفترض القيام بترتيبات وتدابير من شأنها أن تُعطي لهذا المبدأ امتداده وفاعليته. ثم

(31)- محمود شمال حسن، البيئة المشيدة والسلوك، البيئة المشيدة وأثرها في سلوك الأطفال، دار الكتاب العلمية، 2014، ص: 58.

(32)- فقيه العيد؛ "المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري- دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية لدى الشباب وعلاقتها بالعنف الإجرامي على عينة من الشباب المنحرف بمؤسسات الوقاية وإعادة التربية"، مجلة البحوث المحكمة وأوراق العمل، 2006، 9-32، ص: 18.

(33)- رشيدة أفيلال، السكن وأسمال مجالي، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، ملف العدد 43-44- سنة 1997، ص: 91.

**بعد بنيوي؛** حيث إن العقد المجالي من شأنه أن يقنن استغلال المكان كيف ما كانت مساحته، والتحرك فيه بشكل يتكيف مع الحاجيات المجالية للمتساكنين ومع متطلباتهم الحيوية، وعليه، فإن العقد المجالي في بعده البنيوي يخدم استمرار عملية التساكن عبر تدعيم مبدأ التوازنات التي من المفروض أن تؤطر تحرك المتساكنين في مجال واحد.

إن الدراسة التي نحن بصدها ستقدم مجموعة من صور هذا العقد الاجتماعي المجالي الذي تم تأسيسه بناء على تفاوضات بين المتساكنين، تستند إلى مبدأي الحق والواجب. من بين هذه الصور، تلك التي قدمها لنا عدد من المبحوثين المنتمين لحبي برج مولاي عمر وعين الشبيك، حول كيفية تدبيرهم لمجالهم السكاني المشترك، من حيث؛ أولاً، استغلالهم له بالتناوب لقضاء بعض الأشغال المنزلية ("التصبين"، "التخمال"، "النشير"، ...)، وهنا يتحقق المبدأ الأول؛ أحقية المتساكنين في استغلال الملك المشترك من جهة. ثانياً؛ تدبيرهم للسبل الكفيلة بتحقيق نظافة، صيانة، والحفاظ على هذا الملك المشترك (السلالم، الأسطح وعتبة المنزل...)، وهذا ما يحقق المبدأ الثاني، أي الواجب من جهة ثانية. كما أن العقد الاجتماعي يهتم أيضاً بكيفية تدبير عملية استهلاك الماء والكهرباء في هذه المساكن التي لا تتوفر إلا على عدادات مُشتركة لتجاوز الصراع المحتمل، والذي يمكن أن ينشب بين قاطنيها، عبر مجموعة من الصيغ التوافقية، نذكر منها ما يلي: "على كل شخص أن يدفع مُقابل كل آلة كهربائية يستخدمها في مسكنه ثلاثين درهماً(\*)" (34)، صيغة قد يكون فيها إنصاف بين من يستهلك أقل ومن يستهلك أكثر. الأمر نفسه نُسجله على مستوى حي مرجان السكاني III وهو ما قَرَّبنا منه (المبحوث رقم 40) (35).

(34) على سبيل المثال، إذا كان المسكن (شقة أو غرفة) يتوفر على تلفاز، ثلاجة وآلة تصبين، فصاحبه سيدفع مقابل استهلاكها تسعين درهماً شهرياً.

(35) - المشارك في البحث رقم 40: السن 38 سنة، ذكر، متزوج، لديه طفلين، أبواه على قيد الحياة، له ثلاث أخوات، هو الأكبر سناً، المستوى التعليمي ابتدائي، يشتغل حارساً ليلي لمجموعة من العمارات، بأجر يتراوح بين 1500 و 2000 درهم، يقطن هو وعائلته بحي مرجان 3، في منزل من طابقين، قادمين من حي صفحي بسيدي بوزكري (دوار ميكال) بعد استفادة والده من بقعة سكنية مساحتها 54 متراً مربعاً، في إطار سياسة إعادة التوطين، لديه سوابق قضائية ويتعاطى للمخدرات وأحياناً يبيعها. يصرح هذا المشارك معنا في البحث، بأن المتساكنين المشاركين، يعيشون الكثير من الصراعات. ولتفادي بعضها المرتبط بمسألة استهلاك



هذا العقد الاجتماعي الذي تسعى من خلاله الأسر المتساكنة التخفيف من حدة الاحتكاكات المحتملة والحيولة دون وقوع صراعات، قد يتعرض نفسه أحيانا لبعض الخروقات والتي تصبح مدخلا لصراع آخر، بل وخلق اضطرابات بيعلائقية عنوانها فقدان الثقة وخيانة الأمانة<sup>(36)</sup>.

إن الخلل على مستوى البعد الوظيفي لهذا التعاقد المجالي، بمعنى خلل على مستوى تدبير وتنظيم المجال المشترك، سيؤثر لا محالة على البعد النفسي الاجتماعي، أي سيخلق نوعا من اللاتوازن، وبالتالي سيؤثر على بعده البنيوي، الذي قد يفرض في نهاية المطاف انعكاسات سلبية على المعاش اليومي للأسر المتساكنة، وبالتالي سيعرقل استمرار عملية التساكن. لكن في غياب البدائل نظرا لكون نسبة مهمة منهم من الملاك كما بيناه سابقا إلى جانب صعوبة التخلي عن هذا المكتسب (الملكية) سيصبح المسكن المفترض كونه مجالا للتساكن مجالا للصراع والشجار والمشاحنات اليومية، بل وسيفقد خاصيته الأساسية باعتباره المساحة المحببة الأولى للإنسان كما وصفه الفيلسوف غاستون باشلار، ليصبح جحيما بوجود آخرين سيفسدون عليه طعم الحياة الهادئة، كما جاء على لسان الفيلسوف الوجودي والكاتب الفرنسي جون بول سارتر (الجحيم هم الآخرون).

من بين المداخل التي يمكن أن نفسر بها أيضا علاقة غياب الخصوصية في هذه المساكن المشتركة بالصراع الذي يبدأ بالسب والشتيم، مروراً إلى الضرب والجرح والتي قد تستدعي تدخل الجيران أحيانا أو الشرطة في أحيان كثيرة، هي ظاهرة التجسس "التبريك" (37)\*\*\*\*. وهي خاصية هذا النوع من الأحياء الشعبية بامتياز ف: "كاينين شي ناس

الكهرباء، يتم تقسيم الفاتورة على عدد المصاييح المتواجدة في المنزل، وعندما نقصد مصباح، أي "بولة" باللغة العامية، فهذا يعني أن التلفاز "بولة"، آلة الغسيل "بولة" الثلاثة "بولة" وهكذا دواليك....  
(36) عندما يستغل البعض منهم أدوات صغيرة تستهلك الكهرباء خفية ولا يُصرح بها، كالمكواة، أو بعض الألعاب الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر.

(37) والتي تكون عن طريق النوافذ والأسطح؛ فهناك نسبة كبيرة من الأشخاص خصوصا النساء منهم يقضين معظم أوقاثن وهن يراقبن حركة الحي، إما عبر الأسطح أو النوافذ بل وفي بعض الأحيان يتجاوز الأمر المراقبة لتفتح مواضيع للنقاش تطول وتطول، قد يكون موضوعها فردا أو حدثا معيناً (نوع من النميمة).

(37) - واقع سيدفع أحد أفراد العينة من قاطني مرجان III لوصف هذا الوضع بقوله "نحن الآن تسع أفراد، منزلنا غير كاف، ضيق، يتكون من غرفة واحدة في الطابق الأرضي وغرفتين صغيرتين بالطابق الأول، أي مجموع ثلاث غرف، بمعدل ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة. يضيف؛

إلى مبرككوش ماينعشوش" على حد تعبير (المبحوث رقم 36). هذه الظاهرة يصعب معها أن يحافظ الفرد على أسراره، فنفس المبحوث سيؤكد هذا الأمر لكون أسرته تضررت كثيرا من مثل هاته السلوكات فيضيف: "احنا تنعانيو من هاذ المشكل بزاف حيثاش الديور متقاربة بزاف والبيبان والشراجم دياها متقابلة زد عليه كايئة "عين الدار" زعما "الضواية". كل هاته العوامل تساعد على انفلات المعلومة أو الخبر أو الممتلك من الأسرار بين الجيران، خصوصا، ما يحدث من صراعات ونقاشات بين أفراد الأسرة.

أما غيابها على المستوى الثاني (المجال الشخصي)، فللخصوصية دور كبير في سلك طريق الانحراف والجنوح، خصوصا وأن معظم الأفراد ليس لهم غرف خاصة، بل يتقاسمونهم مع إخوانهم وأخواتهم، وفي بعض الأحيان حتى مع آبائهم. بمعنى آخر، ليس لهم ذلك المجال الذي يتمتعهم بالحصانة التي تضمن لهم طابعه "الحميمي"; أي منطقة حميمة تتميز بكونها حساسة ومشحونة بالانفعالات والوجدانات التي تعطيها القابلية للتأثير السريع على أشكال التواصل والتفاعل التي يقيمها الفرد مع الآخرين؛ من خلال الدراسة التي بين أيدينا توصلنا عبرها إلى أن أفراد العينة التي تضم منحرفين ومجرمين كما وضحنا سالفًا، يقطنون منازل معظمها تتوفر على عدد غير كافٍ من الغرف، مقارنة بعدد أفرادها<sup>(38)</sup>. وهو ما يجعل العديد منهم يضطر إلى قضاء معظم الأوقات خارج المنزل وخصوصا ليلا، لإتاحة الفرصة لباقي أفراد الأسرة (الإناث وصغار السن)، خصوصا في فترة النوم. لتجاوز هذا الوضع، قام أرباب الأسر بتعديلات داخلية للمنزل بهدف حماية الأفراد وخصوصياتهم، وذلك بالزيادة في عدد غرف المسكن على حساب مرافق أخرى كالمطبخ أو على حساب المساحة التي تصبح أكثر ضيقا، وهو ما يؤثر على سيكولوجية الساكنين بها وخصوصا الأطفال الذين سيحرمون من فضاء للعب والراحة والفسحة، ما سيدفعهم إلى المغادرة

كما أني أعرف أسرا استفادت مثلنا من سياسة إعادة التوطين، يتكون أفرادها من ثمانية وتسعة أفراد، لهم نفس المساحة (أربعة وخمسون مترا مربعا)، يتكون منزلهم من غرفة واحدة في الطابق وهناك طابقين في أحسن الأحوال، وفي أحسن الأحوال غرفتين صغيرتين، يتوزعون كالتالي؛ الأب والأم في غرفتهما والآخرين يتوزعون "مشتتين" فيما بقي، يعني "مكاينش كل واحد وبيتو" (المشارك رقم 40).

المتكررة للمنزل ولمدد طويلة، وهو ما خلصت إليه أيضا هذه الدراسة، فأفراد العينة من الذكور بالخصوص يقضون معظم أوقاتهم خارج المنزل.

بالنظر إلى المنزل باعتباره كلا يُدرس بشكل رمزي على أنه ملك أنثوي أكثر منه ذكوري، إلى حد قد يصبح فيه تواجد الذكر أمرا مَحْلا بقيمة المنزل، وفق تعبير الباحثة السوسيولوجية بوشانين، فإنه في غياب أجزاء للتملك، بمعنى غياب غرفة خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث، سيفرض نوعا من التدبير المجالي لهذه الوضعية، تدبير سيأخذ ثلاثة أشكال وهي: تدبير أول؛ اتخاذ الفتيات جزءا من المنزل مكانا للنوم، تاركين غرفة النوم "بيت النعاس" للآباء، وهو المجال الأكثر خصوصية أو المجال المغلق والجامد حسب تعبير نفس الباحثة. خضوع الذكور لتلك السلطة الرمزية التي أشرنا إليها (المنزل ملك أنثوي)، سيدفعهم لمغادرته نحو الشارع، بهدف الحيلولة دون وقوع اختلاط مع أخواتهم، وهذا فعلا ما استنتجناه خلال حديثنا مع مجموعة من المبحوثين الذين أخبرونا على أنهم يضطرون قسرا لقضاء معظم الوقت خارج مساكنهم ليعودوا إليها صباح اليوم الموالي رغبة في تلبية حاجتهم البيولوجية المتمثلة في "النوم". إن قضاء ليل كامل في حالة استيقاظ، يرغمهم على النوم طيلة الفترة الصباحية الموالية، ليدؤوا يومهم مع بداية الفترة المسائية، وهو ما جعل سكان الحي يلقبونها "بالليليين" أو "أصحاب الليل"، والسبب في ذلك، غياب مكان مريح للنوم يضمن لهم الخصوصية، ولعل التعبير التالي لخير دليل على ذلك: «أنا متجيش ننعس حدا اخواتاتي، حيث عندنا غير 2 بيوت، واحد تينعس فيه الوالد والوالدة والآخر تينعسوا فيه البنات، وأنا خاصني نخرج باش نخلهم على راحتهم» (المشارك في البحث رقم 8<sup>(39)</sup>).

تدبير ثاني، يتمثل في جعل الذكور منهم يقتسمون فترة الليل متى توفرت الإمكانيات لذلك، على أساس أن البعض منهم ينام بداية الليل ليتيح الفرصة للباقيين آخره. واقع يعيشه

(39) - المشارك رقم 8: السن 17 سنة، ذكر، المستوى التعليمي الثانوي التأهيلي، انقطع عن الدراسة؛ يقطن في منزل هو وأسرته المتكونة من ستة أفراد (والديه وأختين وأخ) مشترك مع الجيران بعدما قامت أسرته بمعية أسرة أخرى ببناء مسكن مشترك كان عبارة عن مسكن صفيحي بشارع العين ببرج مولاي عمر، مساحته ستون مترا مربعا (استفادت من سياسة إعادة الهيكلة)، أبوه يشتغل تاجرا وأمه ربة بيت، يرتكب العديد من السلوكات المنحرفة، على رأسها التسكع ليلا، تناول السجائر والمخدرات....

(المشارك رقم 15<sup>(40)</sup>)، كعدد من أقرانه في هذا الحي السكني، والذي سيقربنا منه بتعبيره التالي: "أنا وخويا كنقسمو الليل، هوينعس النصف الأول وأنا ننعس النصف الثاني". تدير ثالث، باعتباره أحد أشكال تدير المسكن الضيق المساحة، من خلال اختيار بعض الآباء الاشتغال ليلا، تاركين المجال للأم وبقية الأبناء لتقسيمهم إياه وفق ما يبدو لهم ممكناً؛ فتجد الأم تنام إلى جانب الإناث /أو الذكور صغار السن منهم في الغرفة الخاصة بالوالدين "بيت النعاس"، في حين ينام بقية الذكور في غرفة أخرى أو في فناء المنزل. هذا الوضع سيخلق مجموعة من المشاكل والاختلالات الوظيفية لبعض مكونات المسكن من جهة، وعلى رأسها فقدان ذلك المجال الجامد والمغلق لأهميته، باعتباره مكانا لا يستعمل إلا لوظائف دقيقة ومن طرف أشخاص محددين (الزوجين). إلى جانب اختلالات على مستوى المراقبة الوالدية والتنشئة الاجتماعية من جهة ثانية، فالغياب المتكرر للأب ليلا، قد يصاحبه غياب للضبط والمراقبة التي يكون فيها أكثر تشددا من الأم، ما سيفسح المجال أمام الأبناء للقيام بسلوكات منحرفة، على رأسها قضاء معظم الوقت خارج مساكنهم والاحتكاك بالليلىين، والتشبه بهم والتعاطي للمخدرات والكحول...إلخ.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن فرصة مغادرة الشباب والأحداث لمساكنهم، تتيحها التدابير الثلاثة، ومنها القيام بالسلوك المنحرف والجناح، فالمبيت خارج المنزل يجعل الحدث بعيدا عن المراقبة الأبوية والضبط الاجتماعي، الشيء الذي يجعله أكثر تحررا، خصوصا في بيئة موبوءة تنتشر فيها ظاهرة الإتجار والتعاطي للمخدرات وكل أشكال الانحراف كمجال دراستنا هاته، والذي أكدته نتائج الفرضية الأولى التي أبانت على أن ساكنة هذه الأحياء موضوع الدراسة، لها من الظروف ما يؤهلها للمرور إلى الفعل الجرمي والمنحرف. هذا التحرر سيجعله ينخرط في العصابات التي تتمحور معظم أنشطتها حول؛ السرقة بأنواعها، المخدرات، الدعارة، اعتراض السبيل "الكريساج"، الحروب بين العصابات...إلخ، وهو ما

(40)- المشارك رقم 15: السن 17 سنة، ذكر، المستوى التعليمي، الثانوي التأهيلي، منقطع عن الدراسة، يقطن شارع المدرسة بـ برج مولاي عمر، في شقة في ملكهم داخل منزل مشترك مع الجيران، كانوا قد أعادوا بناءه بعد هدم سكنهم الصفيحي في إطار سياسة إعادة الهيكلة، مساحتها تقارب الستين مترا مربعا. تتكون أسرهم من 7 أفراد (الوالدين، ثلاث بنات وذكورين). يدخن، يسرق، ويتعاطى للمخدرات... إلخ؛ سبق وأن تم القبض عليه في حملة ليلية من طرف دورية الشرطة.

سيؤكدده لنا أحد الأحداث من داخل مركز حماية الطفولة والمنحدر من حي برج مولاي عمر. هذا الأخير الذي أحيل على هذه المؤسسة نتيجة اقترافه جنحة بيع الخمر، فرشيد<sup>(41)</sup>، أخبرنا أن معظم وقته الليلي يقضيه في شارع المدرسة، يتاجر في بيع الخمر "الشراب" بأنواعه إلى جانب زعيمه الملقب "بالكراب". يقول رشيد "راني تندور الصرف حيث المعلم تيسيفطني نجيب الشراب من البيسريات، وحيث أنا ما تيشكوش فية البوليس، وحيث هو عامر بلانات (محاضر)، وهاد الشراب تانعاودوا فيه البيع بالليل". يُضيف آخر: "بالليل هو فاش تنتحركو وتنبيعو مزيان، حيث البيسريات والعلب الليلية و"البيران"، أي الحانات تكونو سادين، والكليان ما تيلقاش شي حل من غيرنا" (المشارك رقم 6). من خلال هذا التصريح، يتضح أن الاشتغال في هذا النوع من الأنشطة الإجرامية يفترض انخراط الفرد داخل عصابة. هذه الأخيرة يشغل أفرادها بمنطق عقلاني، يستحضرون فيه كل الاحتمالات الممكنة لمواجهة، سواء في علاقتهم؛ بالزبناء، العصابات الأخرى المنافسة، وكذا المؤسسات الأمنية. هنا، يمكن العودة إلى نظريتين مهمتين في سوسيولوجيا الجنوح للتفسير، أولها تلك المتمثلة في نظرية المخالطة الفارقية لسذرلاند والتي من خلالها يتضح أن السلوك المنحرف يكتسب ويتعلم من داخل الجماعة، وثانيها تلك المرتبطة بنظرية التخطيط الاستراتيجي للمجرم باعتباره فاعلا حسب تصور "موريس كوسون" (Mauris Cusson). فمن خلال الزمان (الليل) والمكان (أزقة ضيقة ومظلمة) الذي يتم فيه بيع الخمر من جهة، وكيفية استغلال الحدث القاصر لكونه غير مشكوك فيه من طرف السلطة ورجال الأمن لقيامه بهذا النشاط، وكيفية استغلاله للمجال الذي يساعد على التخفي والهروب ويسهل عملية المرور إلى الفعل الجانح والمنحرف من جهة ثانية، يتضح أن هذه الجنحة وكالعديد منها تعرف تخطيطا واستراتيجية مسبقة، فجل الممارسات والسلوكات التي يقوم بها الخارجون عن القانون (Outsiders) بتعبير "هوارد بيكر (Howard Becker) لا تتم بشكل عفوي، بل بشكل مُعقلن. إن الاستراتيجية تُعد بمثابة تلك الحزمة من الخطط والتكتيكات وكذا الوضعيات المتضمنة والمستنبطة في الآن وبشكل قبلي، أي وبعدي، فيفكر الفاعل المرتكب

(41)- رشيد البالغ من العمر، 17 سنة، ينحدر من حي برج مولاي عمر، اعتمدنا على تصريح هذا المشارك، التصريح

الذي سبق وأدلى به للباحث عبد الغفور الوالي أثناء انجاز الدراسة الميدانية لبحثه الذي نال به شهادة الدكتوراه. بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار.

للجريمة، والاستراتيجية بهذا المعنى هي أسلوب في التفكير، مرتكزه التخمين بمنطق الاحتمالات والممكنات والعمل بفعل المناورة، هذا الفعل الذي لا يمكن فهمه إلا من خلال الإحاطة بمجموعة من المعطيات التي يضعها الجانح نصب أعينه والتي يشتغل فيها بمنطق "الريح والخسارة" وهو ما يجعل كوسون (Cusson)، يرى بأن فهم سلوك فرد ما، يفترض الأخذ بعين الاعتبار جل الأسباب التي يستدعيها الفاعل لتبرير سلوكه<sup>(42)</sup>.

من خلال هذه المحاولة التحليلية، يتضح أن غياب الخصوصية يعتبر عامل طرد بالنسبة لأفراد المسكن (خصوصا الأطفال) في اتجاه عالم الشارع وما يرافقه من ظواهر مرضية، خصوصا ليلا، وهو عالم المجهول والخوف؛ صفتان عبر بهما عن هذا الوضع (المشارك رقم 40)، بقوله: "على حساب داك الضيق، شحال من واحد خرج على راسوا، تخرج بالليل، تصدق مبلي شي بلية، إما شفارة، وإما المخدرات؛ يمشي يشرب، يمشي يتشمكر... إلخ"، يضيف بأسلوب استفهامي مُستغربا، "عارف الليل شنو فيه؟؟!! ويجب بنفسه؛ "الليل بحال الغابة، الليل وحش".

من المداخل التي يمكن أن نقارب بها أيضا مسألة طرد المسكن لأفراده نجد مخالطة الحدث لآخرين، يعيشون نفس الوضع أو أصعب منه، آخرون بدون مأوى، إنهم المتشردون؛ وهي الفئة التي تعرف انتشارا واسعا ليس على مستوى مدينة مكناس فقط، بل أيضا على المستوى الوطني<sup>(43)</sup>، فالشوارع مملأ بمشاهد العطب الاجتماعي، أطفال في عمر الزهور، يعزفون "الساكسفون البلاستيكي المضمخ بالسيليكيون" توصيف الدكتور عبد الرحيم العطري إياهم، إلى جانب كونهم يسرقون ويتسولون في ملتقيات الطرق، ويمارسون مختلف الأفعال غير المرغوبة اجتماعيا والمتنوعة من حيث النوع والدرجة.

(42)- Meyrand R, « comment devient- on délinquant ? Article de la rubrique », Le point sur... » In «Comment devient-on délinquant », mensuel n°176, novembre 2006.

(43)- بتاريخ الاثنين 14 يناير 2019 صرحت وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، بمجلس النواب، أن عدد المشردين في شوارع المغرب بلغ 3830 سنة 2018، منهم 241 طفلاً. مأخوذ عن الموقع الإلكتروني <https://www.hespress.com/societe/418822.html>. تمت آخر زيارة للموقع بتاريخ 2020/03/01

بالعودة إلى مسألة التساكن من زاوية أخرى، وهي تساكن ما بين الأجيال المختلفة، بل وداخل نفس الجيل (الاشتراك في نفس الغرفة)، تساكن اضطراري بلغ معدله في دراستنا هاته 2.3 فردا في كل غرفة، وهو المعدل الذي أجمع علماء الاجتماع الغربيين على أنه يشكل عتبة نقدية، بمعنى أن الطفل يصبح في هذا السياق عصبيا وعنيفا، وأن العلاقات بين الزوجين تغدو متوترة<sup>(44)</sup>، فتواجد الطفل في نفس المجال الخاص بالديه اللذين ستدفعهما الغريزة إلى القيام بسلوكات وتصرفات على مرأى ومسمع منه، ستشكل له رغبة قوية من باب الفضول في اكتشافها والقيام بها، أو ستدفع به إلى الشارع كحل استباقي من طرف الوالدين (طرده خارج البيت) لكي لا يتم وضعه في مثل تلك المواقف. لسر أغوار هذا النوع من التجارب المعاشة حول الأزمة التي يطرحها ضيق المكان، نستحضر إحدى الصور والوقائع الاجتماعية التي تعيشها بعض الأسر المنتمة لمجتمع الدراسة، على لسان (المشارك رقم 40)، الذي صرح بوجود غرفة مكتاة من طرف إحدى الأسر، لا تتوفر إلا على سريرين متجاورين تنام فيهما الأم وابنتها، وسرير ثالث بعيد ومعزول عنهما ينام فيه الأب. هنا يتساءل معنا المبحوث، كيف يمكن أن تتم المعاشرة الزوجية بين هذين الزوجين؟! وضع سيطرح عدة احتمالات كأجوبة مفترضة عن هذا السؤال من وجهة نظره؛ إما أنها ستتم أمام أعين الفتاة التي قد تكون نائمة أو متظاهرة بذلك، أو سيتم طردها خارج البيت بخلق أي سبب من الأسباب، وهي خطوة خطيرة في اتجاه الجنوح عن الوضع السوي، حيث ستخالط أبناء الليل والشارع وربما تكون ضحية تحرش واغتصاب. هكذا فمشكلة ضيق المكان لا تخص الأطفال أو الشباب الأعزب لوحده، بل تطال العلاقة الزوجية نفسها، فالمثال المغربي يبين أن الكثير من المساكن الحضرية ليست وظيفية جنسيا حسب تعبير الباحث عبد الصمد الديالمي، بمعنى أنها لا تسمح بإشباع الرغبة الجنسية على أكمل وجه، لأن مسألة الاكتظاظ في الغرفة الواحدة تأخذ بُعدا أخطر عند ربطها بالممارسة الجنسية. وهو ما يطرح العديد من التساؤلات الأخرى، تهم على وجه الخصوص كيفية اقتسام مجال المنزل ليلا؟ من ينام مع من؟ هل يتمكن الزوجان من الاختلاء؟ هل يسمح هذا الاكتظاظ بحميمية زوجية كاملة؟ أسئلة طرحها عبد الصمد الديالمي لتشخيص ما أسماه بشح الأمكنة في علاقتها بالممارسة

(44). عبد الصمد الديالمي، المدينة الإسلامية والأصولية والإرهاب، مقارنة جنسية - دار الساقى ورابطة العقلايين العرب، ط1، 2008، ص75.

الجنسية الشرعية، مشيراً إلى التمييز مع مصابويو (Massabuau) بين النوم السوي والنوم غير السوي ((45)) ((46)).

إن النوم المضطرب أو غير السوي له تأثير كبير على الجهاز العصبي وعلى الراحة النفسية، وغياب هذه الأخيرة قد يجعل من الفرد شخصاً عنيماً له استعداد في أية لحظة للدخول في صراعات مع أفراد أسرته، جيرانه ومحيطه الخارجي، "تكون على سبة" بالتعبير العامي. هنا لنا عودة إلى الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الصمد الديالي في دراسته "السكن، الجنس والإسلام"<sup>(47)</sup>، والتي حاول من خلالها مقارنة إشكالية شح الأمكنة، في علاقتها بممارسة الجنس، بالنسبة للوالدين نظراً لضيق المجال، وهو ما سيؤثر على نفسيتهما التي ستنعكس على تصرفاتهما، فتصبح عنيفة مع أبنائهما، ولتجاوز هذا الوضع سيضطّر الآباء في بعض الأحيان إلى ممارسة الجنس في نفس الغرفة التي يتواجد بها الأبناء. واقع وقف عليه الديالي من خلال استجوابه لعينة من الأطفال حول كيفية تدبير والديهم لمجال سكنهم الذي هو في غالب الأحيان عبارة عن غرفة، فكانت الإجابات صادمة قدمها على الشكل التالي: "داخل الغرفة، نسمع صوت السرير وهو يهتز بفعل جماع والدي". أو "ننام كلنا في نفس الغرفة، أبي في طرف من الغرفة، وأمي في الطرف الآخر، ونحن الأطفال بينهما، حين يتأكد أبي من أننا نمنّا، يوخز أُمي بواسطة قصبة طويلة حتى تأتي إليه". نفس الواقعة تحدث عنها العديد من الكتاب والروائيين أمثال محمد شكري في رواية الخبر الحافي، ومحمد صوف في رواية رجال ولد المكي وهو ما قدمناه في مُستهل مدخلنا لهذه

(45) - J. Pezeu - Massabuau : La Maison, Espace Social, Paris, PUF, 1983. cité par abdessamad dialmy ; (Logement, Sexualité, Islam, Casablanca, Edit, 1995. P : 76).

(46) - المقصود بالأول، أي النوم السوي؛ نوم الزوجين في غرفة، لوحدهما أو بصحبتهما طفل صغير، أو نوم طفلين في غرفة، أو نوم راشدين من نفس الجنس في غرفة. أما النوم غير السوي فنوم زوجين وراشد في نفس الغرفة، أو نوم رجل وامرأة غير متزوجين في نفس الغرفة. عن الدكتور عبد الصمد الديالي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

(47) - Abdessamad Dialmy, Logement, Sexualité, Islam, Casablanca, Edit, 1995.



الدراسة، هذه الواقعة ستجعل الطفل يكتشف العلاقات الجنسية بين الأبوين في سن مبكرة وهو ما يزال لا يعرف معناها مما يخلق لديه مشاعر نفسية غامضة تسبب له التوتر والقلق الذي له عواقب وخيمة على نفسيته.

حينما لا تنجح مهمة الزوجين في إجبار أولادهما على النوم، يتظاهر هؤلاء بفعلهم خوفاً من العقاب، ليتم إقحامهم قسراً في عملية مُشاهدة مُربعة لفصول عملية جنسية متكاملة، لا يفهمون الغاية منها أو يفهمونها بوعي قاصر، وهنا يبدأ الاضطراب والشك والفضول يلعب دوره المخرب لأهم ركيزة من ركائز القيم الأخلاقية للأسرة والمجتمع (العفة)، فمع تأوهات الأم التي ترزح تحت ثقل جسد الأب المُرتمي عليها كالوحش تتحول إلى ضحية في نظر أطفال ومراهقين يُعانون من الشبق الجنسي تحت وطأة الهرمونات التي تحفزها تلك المشاهد المليئة باللذة والخوف والألم، فيبحثون عن طريقة لإشباع رغباتهم بلا كثير من الندم مادام العامل المشترك بين ممارسة الجنس بطريقة شرعية أو غير شرعية هو السرية المطلقة، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، ومما لا شك فيه أن اكتظاظ الأجساد يوقظ الرغبة الجنسية مبكراً ويسهل اللواط والسحاق وزنا المحارم، كما يقود إلى التحرش والاعتصاب أحياناً، إذ أن تقلص المسافات بين الأجساد، بالإضافة إلى نمط اللباس الشبقي يطرح مسألة الحدود الجنسية داخل الأوساط الفقيرة والمتساكنة.

نماذج عديدة تعرفها الأحياء الشعبية عامة والأحياء موضوع الدراسة بشكل خاص، من بينها تلك التي قدمها لنا أحد الجانحين، الذي كان وجوده بمركز حماية الطفولة نتيجة إقدامه على اغتصاب أحد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يقطن هو وأسرته معهم في نفس المنزل. هذا الحدث قام بجنحته هاته في غياب للوالدين واستغلاله وجود الضحية بمفردها في سطح المنزل الذي يعتبر ملكاً مُشتركا. هنا يجيب الجانح عن سبب إقدامه على فعلته بجوابه: "احنا ثلاثة د الأسر ساكنين فشقة وحدة، وسط الدار والمرحاض مشترك، كل مرة تتخرج جارتنا من الغرفة ديالها بلباس شفاف ومثير، زد على ذلك، الليل سمّاع، تنسمعوا كل ما يقع ويقال بينها وبين زوجها، تتحرك فية الغريزة د الجنس، شحال

من مرة مارست العادة السرية باش نفرغ مكبوتاتي، النهار الي اتاحت لي الفرصة، ما حسيتش براسي اغتصبت هداك الولد"<sup>(48)</sup>.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذا الوضع هو أنه مع توالي الأيام وبتوفر نفس شروط ضيق المسكن وغياب الخصوصية، ناهيك عن كون المراهقين لا يستطيعون القطع مع الإثارة الجنسية التي يتعرضون إليها في الشارع العام والشبكة العنكبوتية التي أصبحت في متناول الجميع، قد يقدم هذا الحدث أو غيره من الأشخاص الذين يعيشون نفس الظروف الحياتية والمسكنية على ممارسة الجنس مع أقرب المقربين إليهم وهو ما يدخل في إطار زنا المحارم. إن ارتفاع الكثافة السكانية داخل المنزل يحول دون تحقيق الوظيفة الجنسية داخله. فعلى العكس من كونه عاملاً لإشباع الحاجات البيولوجية والنفسية، يتحول إلى عامل حرمان. فالكثير من الأزواج الشرعيين (يتوفرون على عقد زواج) لا يتوفرون على غرفة نوم مستقلة، متميزة ومعزولة<sup>(49)</sup>؛ إذن في غياب الظروف المواتية للممارسة الشرعية للجنس بينهما سيتم تفريغ تلك الغريزة الجنسية بإحدى الطريقتين التاليتين حسب الباحث عبد الصمد الديالمي: أولهما يضطر الزوج إلى الوطء، والمضاجعة السريعة، المسروقة، شبه الأثمة؛ وبالتالي نقص في تحقيق الإشباع الجنسي وفي تسوية الحياة الجنسية، وهو أحد استنتاجات رينواطر (Rainwater)، التي تهتم الفئة الاجتماعية الفقيرة والهامشية، حيث قال إنه كلما انحدر الوضع الاجتماعي، كلما انخفض الاهتمام بالجنس وتقلصت المتع الجنسية<sup>(50)</sup>. ثانيهما اللجوء إلى الدعارة خارج المنزل، سواء بالنسة للزوج أو الزوجة. هنا نكون أمام خيانة زوجية، والتي يعتبرها القانون الجنائي جريمة<sup>(51)</sup>. فالمساكن بهذه الأحياء موضوع الدراسة، وكذا

(48)- الوالي عبد الغفور؛ " البيئة السكنية بالمجال الحضري وعلاقته بجنوح الأحداث، رسالة الماجستير، كلية علوم التربية، الرباط، المغرب، 2013. ص 124.

(49)- عبد الصمد الديالمي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

(50)- Cité par H. Reiche: Sexualité et lutte des classes, Paris, Maspero, 1974, p : 55.

(51)- يعاقب المشرع المغربي على جريمة الفساد التي تجمع بين رجل و امرأة ولا توجد بينهم أي رابطة زوجية. حيث نص في الفصل 490 على عقوبة حبسية تتراوح ما بين شهر و سنة. ويعتبر هذا الإجراء ردعياً لحث الأشخاص عن العدول عن مثل هذه الأفعال لوقاية المجتمع من الانحلال الخلقي. كما أنه نص في الفصلين 491 و 492 على مُعاقبة فعل الزنا الذي يرتكبه المتزوجون بعقوبة حبسية أكثر تشدداً تتراوح ما بين سنة و سنتين.

مثيلاتها في أحياء أخرى من حيث أوضاعها الفيزيكية والسوسيو-اقتصادية لسكانها والتي هي في غالبيتها مزرية، قد تجعل من المتزوجين أبطالا لسلوكات منحرفة، وهو ما يؤكد الطرح الذي سبق وأشرنا إليه في تأثير الوضعية العائلية على الانحراف والجريمة.

### خاتمة:

**وصفوة القول؛ فمطلب الخصوصية؛ الخصوصية الأسرية، والتي تعني توفير الخصوصية الكافية للأسرة للقيام بأنشطتها دون مراقبة من الآخرين، لأن لكل أسرة أسلوب معيشتها وأسرارها الخاصة؛ هكذا، فالإنسان بالإضافة إلى الخطر المادي الذي يواجهه، فإنه مُحاط بتهديد متنوع آخر، يتمثل في خرق فضائه الحميمي وعليه؛ يجب تحقيق الحماية له، وجعله بعيدا عن الأخطار.**

لذا فهو يحاول أن يجعل من مسكنه فضاء مغلقا، لأن الحاجة لتحقيق "العزلة" عن بقية أفراد "المجموعة" في وقت مضى أو عن بقية "أفراد المجتمع" حاليا، بهدف الحفاظ على درجة من الخصوصية تسمح له بممارسة مجموعة من السلوكيات والتصرفات بعيدا عن الأنظار؛ ومن خلال هذا، يتضح أن مطلب الخصوصية مطلب أساسي وضروري ويجب أخذه بعين الاعتبار، كما يعتبر في كثير من الأحيان ضرورة مُلحة لوجود واستمرار الحياة. لأن الإنسان من جهة بحاجة دائمة لما يحجب به حياته الشخصية عن كل ما يمثل العالم الخارجي؛ فعلى الرغم من كون المسكن قد لا يحمي من عدد من الأخطار (تقلبات الطبيعة مثلا)، إلا أن الإنسان لن يستطيع العيش إلا فيه، أي في تواجده داخل أربعة جدران. كما أنه من جهة أخرى، بقدر ما تتطلب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والعقدية الدينية خصوصية للأسرة، بقدر ما تتطلب البيئة السكنية الصحية توفير ميزة انفتاح المسكن على الطبيعة، قصد التهوية والتشميس لدرء مخاطر الأمراض الملازمة للمسكن، وفي ذات الوقت حرية التحرك للسكان في فضاءات مفتوحة آمنة.

الواقع الذي أكدته العديد من البحوث والدراسات السابقة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، دراسة الباحثة فرانسواز بوشانين؛ والتي أجرتها حول مجموعة من الأحياء السكنية بمدينة مكناس (حي السباتا وسيدي بوزكري) -مجال دراستنا- على أن الإنسان المغربي يسعى دائما إلى تحقيق أكبر نسبة من الخصوصية أثناء تشييد مسكنه، ما

يعكس طبيعة الثقافة العامة والتراث السائد لدى معظم المغاربة في هذه المنطقة أو تلك. كما أكدت الباحثة على أن طبيعة السكن في هذه الأحياء يمتاز بهذه الخاصية، على اعتبار أن الوحدة السكنية تفتح على فناءها الداخلي المتصل بالسماء، مع غياب شبه تام للنوافذ على الواجهة الأمامية للمسكن، إضافة إلى تلاصق الجوانب الخارجية للوحدة السكنية لتكوّن مع الوحدات الأخرى نسيجاً عمرانياً ذا فتحات قليلة على الواجهات، وذات مداخل منكسرة تتقابل فيها مداخل المنازل احتراماً لخصوصية الآخرين.

هكذا، فدرجة خصوصية المسكن كوحدة مستقلة تتناسب طرداً مع نجاح أسلوب التشكيل العمراني للحي السكني، والذي يتحدد مدى نجاحه بالنظر لكل مسكن على أنه خلية لها خصوصيتها واستقلاليتها، وتشكل مع جاراتها نسيجاً عمرانياً حياً. بينما يتحدد مستوى الأمان في ارتباطه بالتشكيل العمراني للحي السكني من مدى نجاح منظومة الشوارع التي تخدم المجموعات السكنية مباشرة. من خلال كل ما سبق، وارتباطاً بدراساتنا هاته كان لزاماً علينا مُساءلة الأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة مكناس حول مدى تحقق هذه الدرجة من الخصوصية بكل مستوياتها، باعتبارها أحد الخصائص المهمة بالنسبة للمسكن وأهم الاحتياجات بالنسبة للسكان المكناسي؛ إلى أي حد يمكن للخصوصية من داخل المساكن المشتركة المميّزة للأحياء السكنية موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمكناس، أن تُساهم في ظهور بعض السلوكات المنحرفة والجائحة، والمرور إلى فعلها؟ باعتبار استقلالية المسكن من بين أهم العوامل المساعدة على تحقيق خصوصية الأفراد والتصرف بحرية دون مُضايقة أو تطفل من الآخرين، كما أن لهذه الأخيرة (خصوصية المسكن)، سواء بمفردها أو بتفاعلها مع خصائص أخرى، أهمية كبرى في فهم وتفسير ظاهرة الانحراف والجريمة، حيث إنه كلما قلت خصوصية الفرد، كلما ساهم ذلك في خلق نوع من الاضطرابات البيعلائقية التي تؤدي إلى مُشاحنات، وبالتالي الإقدام على القيام بسلوكات منحرفة. فالفرد يحتاج بشكل ضمني إلى مجال شخصي مجال حميمي، أي فضاء ومكان يتحرك فيه بأدنى حد من الحرية والاستقلالية، ويضبط فيه حدوده مع الآخرين، خاصة الأطراف المتساكنة منهم في مجال واحد. وهي الظاهرة التي سجّلنا غيابها في دراساتنا هاته، إذ شكّلت هذه الأخيرة أحد القواسم

المشتركة بين الأحياء الثلاثة موضوع الدراسة (برج مولاي عمر، عين الشبيك، ومرجان السكني III).

يحول غياب الخصوصية الأفراد دون تلبية حاجاتهم النفسية والاجتماعية، ما يُعيق عملية تفاعلهم، خصوصا وأن المشترك في تلازمه مع الفقر الثقافي الذي يعود لتدني المستوى الاجتماعي والتعليمي والتربوي المميز لهذا النوع من الأحياء موضوع الدراسة (انظر نتائج الدراسة أعلاه)، سيكون له آثار على النمو الانفعالي والمعرفي والاجتماعي لكل فرد من أفراد الأسرة عموما والأحداث والمراهقين بشكل خاص. هذا التفاعل قد يكون صراعيا كما وصفه الدكتور مصطفى حجازي، صراعيا بدرجات متفاوتة، قد يبلغ حد التناقض، وتكون النتيجة هي شحن المناخ الحيوي بالأزمات والضغوطات والتجاذبات التي تشكل أبرز عوامل الاضطراب النفسي على اختلاف درجات حدته؛ هذه الضغوطات تعتبر في غالب الأحيان مدخلا من مداخل العنف والانحراف والإجرام...

فجل الدراسات والأبحاث التي اطلعنا عليها في هذا الباب، تؤكد وتوضح على أن الأطفال أو المراهقين الذين ترعرعوا في هذا النوع من السكن (سكن يتميز بغياب الخصوصية) يعانون نوعا من العزلة الاجتماعية الناجمة عن غياب تفاعل وتواصل مباشر مع أقرانهم، مما قد يؤدي بهم إلى القيام بسلوكات عدوانية<sup>(52)</sup>. فانتشار المشكلات النفسية وسط الشباب، وتعاطيهم للخمر والمخدرات، والانحلال الجنسي والسرقة والرفض والاحتجاج السلبي... إلخ، ما هو إلا انعكاس مباشر لمفهوم العزلة الاجتماعية التي عاشوها في طفولتهم، أي عدم قدرة هؤلاء الشباب على الانخراط في العلاقات الاجتماعية المثمرة، ما أدى إلى تضخيم نرجسيتهم التي تحرمهم من الانجذاب نحو شبكة العلاقات الاجتماعية، في أي تحرك لهم بعيدا عن الآخرين<sup>(53)</sup>. كما أن الجيل الثاني لمدرسة شيكاغو، (تلامذة إ. بارك)، يرون بأن غياب استقلالية الأسر وخصوصيتها، يفرض على أفرادها الالتزام بعقد اجتماعي يوجهه عقد مجالي، وهو العقد الذي يُوطرُ بمجموعة من الاتفاقيات التي تنظم حركتهم في المجال الذي يستغلونه بشكل مشترك. وفي غياب الالتزام بهذا العقد الاجتماعي يتولد

(52)- محمود شمال حسن، البيئة المشيدة والسلوك، البيئة المشيدة وأثرها في سلوك الأطفال، دار الكتاب العلمية، 2014،

م. س. ذ. ص: 58.

(53)- فقيه العيد؛ مرجع سابق، ص: 18.

صراع، وهو المفهوم الذي استعمله تلامذة بارك، مُستلهميه من علم البيئة في دراستهم للسلوك الإنساني، إلى جوار مفاهيم أخرى مثل؛ التجاور والتناغم، التنافر والتضاد...

إن الخلل على مستوى البعد الوظيفي لهذا التعاقد المجالي، بمعنى خلل على مستوى تدبير وتنظيم المجال المشترك، سيؤثر لا محالة على البعد النفسي والبعد الاجتماعي، أي سيخلق نوعا من اللاتوازن، وبالتالي سيؤثر على بعده البنيوي، الذي قد يفرض في نهاية المطاف انعكاسات سلبية على المعاش اليومي للأسر المتساكنة، وبالتالي سيعرقل استمرار عملية التساكن. لكن في غياب البدائل نظرا لكون نسبة مهمة منهم من الملاك كما بيناه سابقا إلى جانب صعوبة التخلي عن هذا المكتسب (الملكية) سيصبح المسكن المفترض كونه مجالا للتساكن مجالا للصراع والشجار والمشاحنات اليومية، بل وسيفقد خاصيته الأساسية باعتباره المساحة المحببة الأولى للإنسان كما وصفه الفيلسوف غاستون باشلار، ليصبح جحيما بوجود آخرين سيفسدون عليه طعم الحياة الهادئة، كما جاء على لسان الفيلسوف الوجودي والكاتب الفرنسي جون بول سارتر (الجحيم هم الآخرون).

ومن بين المداخل كذلك التي يمكن أن تُفسر بها غياب الخصوصية في هذه المساكن المشتركة، الصراع الذي يبدأ بالسب والشتم، مروراً إلى الضرب والجرح والتي قد تستدعي تدخل الجيران أحيانا أو الشرطة في أحيان كثيرة، بالإضافة إلى ظاهرة التجسس "التبريك" (لقد سبق لنا شرح المفهوم في متن المقال)، وهي خاصية هذا النوع من الأحياء الشعبية بامتياز على حد تعبير بعض المشاركين في البحث: "كانيين شي ناس إلى مبرككوش ماينعشوش". هذه الظاهرة يصعب معها أن يحافظ الفرد على أسرارهِ، وعلى خصوصيته وحميميته، كما أن مجموعة من الأسر تضررت بهكذا تصرفات، وتسببت كذلك في مشاكل اجتماعية ونفسية لأفراد كثير داخل هذه المجالات وغيرها. يقول أحد المشاركين في البحث: "أحنا تنعانيو من هاذ المشكل بزاف حيثاش الديور متقاربة بزاف والبيبان والشراجم ديالها متقابلة زد عليه كايئة "عين الدار" زعما "الضواية". كل هاته العوامل تساعد على انفلات المعلومة أو الخبر أو الممتلك من الأسرار بين الجيران، خصوصا، ما يحدث من صراعات ونقاشات بين أفراد الأسرة.

ومن خلال هذه المحاولة التحليلية، يتضح أن للخصوصية (المستوى الشخصي) دور كبير في سلك طريق الانحراف والجنوح، خصوصاً وأن معظم الأفراد في مجال دراستنا ليست لهم غرف خاصة، بل يتقاسمونهم مع إخوانهم وأخواتهم، وفي بعض الأحيان حتى مع آبائهم. بمعنى آخر، ليس لهم ذلك المجال الذي يتمتعهم بالحصانة التي تضمن لهم طابعه "الحميمي"؛ أي منطقة حميمية تتميز بكونها حساسة ومشحونة بالانفعالات والوجدانات التي تعطيها القابلية للتأثير السريع على أشكال التواصل والتفاعل التي يقيمها الفرد مع الآخرين؛ ومن خلال هذه الدراسة الميدانية، توصلنا إلى أن أفراد العينة التي تضم منحرفين ومجرمين وذوي سوابق كما وضعنا سلفاً، يقطنون منازل مُعظمها تتوفر على عدد غير كافٍ من الغرف، مقارنة بعدد أفرادها. وبالتالي فغياب الخصوصية يعتبر عامل طرد بالنسبة لأفراد المسكن (خصوصاً الأطفال) في اتجاه عالم الشارع وما يرافقه من ظواهر مرضية، خصوصاً ليلاً، وهو عالم المجهول والخوف. يقول أحد المشاركين في البحث: "على حساب داك الضيق، شحال من واحد خرج على راسوا، تخرج الليل، تيصدق مبلي شي بلية، إما شفارة، إما المخدرات، يمشي يشرب، يمشي يتشمكر....."، ويضيف بأسلوب استفهامي مستغرباً، "عارف الليل شنوفيه؟؟!!! الليل بحال الغابة، إنه وحش كبير".

### الببليوغرافيا:

- أيمن علي؛ القيم الإسلامية كمدخل لتحقيق الخصوصية في البيئة السكنية المعاصرة، قسم العمارة بكلية الهندسة جامعة أسيوط 1993.
- حسين الجميل؛ حقوق الإنسان والقانون الجنائي، معهد البحوث والدراسات العربية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1972.
- رافع خضر صالح شبر؛ واجبات الدولة المتولدة عن الحقوق المتصلة بشخص الإنسان، 2006.
- رانيا محمد علي طه؛ التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن، والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان، نابلس فلسطين 2010.
- رجاء طيارة مكي؛- مقارنة نفسية- اجتماعية للمجال السكني، دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1995.

- رشيدة أفلال؛ السكن رأسمال مجالي، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 1997.
- عبد الصمد الديالمي؛ المدينة الإسلامية والأصولية، دار الساقى ورابطة العقلا العرب، ط1، 2008.
- عبد العاطي السيد؛ علم الإجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط 1، سنة 2011،
- عصام رجب إسماعيل، مفهوم الخصوصية وتأثيره على تصميم السكن في مصر. كلية الهندسة قسم العمارة، جامعة أسيوط 1994.
- فقيه العيد؛ "المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري- دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية لدى الشباب وعلاقتها بالعنف الإجرامي على عينة من الشباب المنحرف بمؤسسات الوقاية وإعادة التربية"، مجلة البحوث المحكمة وأوراق العمل، 2006، 9-32.
- محمود شمال حسن؛ البيئة المشيدة وأثرها في سلوك الأطفال، دار الكتاب العلمية، 2014.
- محمود محمد إدريس؛ الخصوصية الدلالة والمفهوم في تشكيل الفراغ المعماري، الرياض 1995م.
- حجازي مصطفى؛ "الصحة النفسية، منظور دينامي- تكاملي للنمو في البيت والمدرسة"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، سنة 2004.
- الوالي عبد الغفور؛ البيئة السكنية بالمجال الحضري وعلاقته بجنوح الأحداث، رسالة الماستر، كلية علوم التربية، الرباط، المغرب، 2013.
- **Abdessamad Dialmy**; Logement, Sexualité, Islam, Casablanca, édition, 1995.
- **Ahmed Helal Mohammed**; Amar sadeq, Privacy crisis in contemporary architecture with concentration on contemporary



- architecture in jeddeh city as a model. Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 36, No.5, 2008.
- **Bachelard.G**, La Poétique de l'espace, Paris, PUF, 3éme édition, 1961.
  - **J.Pezeu- Massabuau** : La Maison, Espace Social, Paris, PUF, 1983.
  - **Massabuau Jacques Pezeu** , La Maison Espace Social, PUF, Paris, 1983.
  - **Meyrand.R**, «comment devient- on délinquant ? Article de la rubrique», In «Comment devient-on délinquant », mensuel n°176, novembre 2006.
  - **Navez-Bouchanine Françoise**, Habiter La Ville Marocaine, G. Morin-Maghreb; l'Harmattan,1997.
  - **P.H. Chambart de lauw**. Pour une Sociologie des aspirations-Médiations Denoël- Gonthier- Paris 1971.
  - **de gus tare-nicoles fisher**, Psychologie des espaces, cours université René Descartes-février 1996 .
- الموقع الإلكتروني: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>